ورقـــة عمـــل

مذكرات و تحاليل المعهد

عدد 57 ديسمبر 2019

احتساب مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني التونسي

سامي بوصيدة

الإدارة المركزية للدراسات الإقتصادية

هذه الوثيقة هي ملك للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ). ويعتبر أي استنساخ كلي أو جزئي، دون الحصول على ترخيص مسبق من المعهد غير قانوني. ويشكل تعديا على ملكيته الفكرية وينوه المعهد إلى أن النتائج والاستنتاجات الواردة في هذا العمل تعود للمؤلف ولا تلزم الادارة ولا سلطات الاشراف.

الفهرس

المقدّمة 2

I. الإقتصاد الخفي : مفهومه وأهم مقاربات قياسه 3

1. المقاربة المباشرة 7

2. المقاربة غير المباشرة 8

II. تقدير حجم الإقتصاد الخفي في تونس 10

الخلاصة 15

المراجع 17

المقدّمة

إن تراجع مستوى نمو الإقتصاد العالمي وتتابع الأزمات الإقتصادية الذي ما فتئ يؤثر على الدور الإجتماعي للدولة متسببا في إضعاف المؤسسات وخلق أزمة حوكمة خاصة في البلدان النامية كان سببا في بروز عدة انشطة غير رسمية وغير مهيكلة كجزء من الإقتصاد يشار إليه في كثير من الأحيان باسم "الإقتصاد الخفي" أو "الإقتصاد السري"... حيث يعكس تعدد التسميات درجة اللبس والتعقيد الذي يحيط بتعريفه وقياس حجمه. وأمام هذا التعقيد فإن الأدبيات لم تتوصل إلى تبسيط واتفاق على مصطلح يمكن من قياس أو تقدير هذا النشاط الإقتصادي مما ساهم في ظهور العديد من المصطلحات و زاد من تعقيد المشكلة.

وبالتالي فإن هذا الموضوع جدير بمزيد التعمق والدرس نظرا لتعاظم الأنشطة القابعة تحت مظلة الإقتصاد الخفي من حيث التأثيرات المحتملة على التوازنات المالية والإجتماعية التي تبنى عليها السياسات الإقتصادية، حيث يمثل تنامي حجم الإقتصاد الخفي عاملا يمكن أن يؤدي إلى أخطاء قياس كبيرة في الناتج الإجمالي الذي تبنى عليه أغلب المؤشرات والسياسات والخيارات الإقتصادية للدول.

وقد أشار (Feige 1989) إلى أن تنامي حجم هذا الإقتصاد قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير التضخم والبطالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعاظم حجم الإقتصاد الخفي سيحدث خسائر كبيرة في إيرادات الضرائب للدولة مع تداعيات واضحة على عجز الموازنة كما سيساهم في انتشار العمل الهش وما ينجر عنه من مشاكل اجتماعية.

في هذا الإطار ، يهدف هذا العمل إلى تقديم محاولة لمعالجة هذا الموضوع من عدة زوايا لتسليط الضوء على الإقتصاد الخفي في تونس. حيث سيتطرق المحور الأول إلى تقديم واستعراض نتائج بعض البحوث المتعلقة بالجانب المفاهيمي وأهم طرق قياس حجم الإقتصاد الخفي. أما المحور الثاني سيتضمن محاولة لتقدير حجم الإقتصاد الخفي في تونس وذلك بالإعتماد على مقاربتين : المقاربة المباشرة التي تعتمد على المسوحات والمقاربة غير المباشرة التي تعتمد على الإقتصاد القياسي.

I. الإقتصاد الخفي : مفهومه وأهم مقاربات قياسه

منذ سبعينيات القرن العشرين، إستخدم مصطلح "غير رسمي" لتصنيف جميع الأنشطة الخارجة عن نطاق التنظيم القانوني (التجاري أو الضريبي أو الإجتماعي...). إلا أن هذا المصطلح يبقى منقوصا نظرا لغياب تصنيف دقيق ومحدّد لمثل هذه الأنشطة.

ورغم التنوع الذي يميز هذا النشاط من حيث (الهدف - الآلية - الإجراءات...)، ركزت العديد من الدراسات في تعريفه و تصنيفه على العوامل المشتركة بين مكوناته والتي يمكن اعتمادها كأداة لتمييزه عن غيره من القطاعات (قطاع عام أو خاص فردي أو مشترك، ريعي أو حقيقي...). وهذه العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. إقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية، تكون عادة قيمته المضافة خارج الحسابات القومية، لا يخضع للتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد (السّرية وعدم التصريح) أي بعيداً عن أعين الرقابة، ولا يمسك دفاتر حسابات رسمية.
2. التهرب من كافة الواجبات تجاه الدولة (ضرائب، رسوم، تقديم بيانات) ويستفيد من الخدمات المتوفرة والمحمولة على المجموعة الوطنية.

ومن ثمّة، فإن المصطلح الجامع لمثل هذه الأنشطة يبقي واسعا ويتسم بعدم الدقة مما يزيد في صعوبة احتساب ومعرفة حجمها. ومن بين أسباب عدم الدقة هو أن المفاهيم الإصطلاحية والإحصائية كانت لسنوات عديدة تقتصر على وصف للأنشطة دون الوصول إلى تعريف شامل لها كقطاع.

وفقًا لمنظمة العمل الدولية في عام 1991، عُرف هذا القطاع تحت مسمّى القطاع غير الرسمي والذي يتكون من كيانات أو أنشطة اقتصادية صغيرة الحجم، مكونة من أشخاص يعملون لحسابهم الخاص، إما في مجال عمل عائلي أو مؤسسة محدودة من حيث عدد العمال. ويتسم هذا القطاع بميزات مثل صغر حجم رأس المال واستخدام التكنولوجيا القديمة والوصول إلى الأسواق والمؤسسات دون اعتماد معرف رسمي. وانطلاقا من هذا التعريف تفرعت عديد التسميات حيث عرف هذا القطاع تحت مسميات مختلفة مثل الإقتصاد غير المهيكل، الإقتصاد الأسود، إقتصاد الظل، الإقتصاد الخفي، الإقتصاد الموازي... (في هذه الورقة سيتم اعتماد مصطلح الإقتصاد الخفي)

تُعد معرفة حجم وخصائص الإقتصاد الخفي تحديًا يواجهه الجهاز الإحصائي خاصة في البلدان النامية. حيث يتعلق الأمر بقياس الحجم والتطور والمساهمة في تكوين الثروة الوطنية بما يمكن من التدقيق في معرفة مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل النمو الإقتصاد ي، العمالة، الهيكلة القطاعية والجهوية للإنتاج على المستوى الكلي ومساهمته في دخل الأسرة وفي مستوى المعيشة على المستوى الجزئي.

إلا أن مسألة القياس تزداد تعقيدا كلما غصنا في المستوى الجزئي ، فإن خصوصية هذا القطاع تزيد الأمر تعقيدا حيث أن صغر الكيانات المنتجة بما في ذلك الأسرة تمثل في الآن ذاته وحدة إنتاج واستهلاك متذبذبة من حيث المرور عبر السوق.

بالإضافة إلى ذلك، لا يقتصر قياس النشاط الخفي فقط على توفر جهاز إحصائي مختص، ولكنه يتطلب أيضًا تصميمًا وتعريفًا واضحين. والدليل على عدم وضوح وتعقيد الإقتصاد الخفي هو احتواؤه على العديد من التمظهرات التي تكاد تكون أوجها لظاهرة واحدة. ويمكن حصر هذه التمظهرات في 4 مكونات : الإقتصاد السري، الإقتصاد غير القانوني، القطاع غير المهيكل والإنتاج للإستخدام النهائي الخاص. هذه التمظهرات يجب أن تأخذ كمكونات في عملية القياس أو بالأحرى في تقدير حجم هذا النشاط.

تلخيصًا لنتائج الدراسات والتخمينات السابقة، كان الهدف من المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصائي العمل لعام 1993 هو التذكير بأن هذا القطاع غير الرسمي يشكل عمومًا "مجموعة من الوحدات المنتجة للسلع والخدمات" بهدف رئيسي وهو خلق وظائف ودخل للأشخاص. تنشط هذه الوحدات داخل نطاق صغير وبطريقة محددة وعادة ما تكون ذات مستوى متدنّ من التنظيم. كما تتميز بغياب مبادئ التنظيم بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج حيث تعتمد علاقات العمل، إن وجدت، على العمالة المؤقتة أو علاقات القرابة أو العلاقات الشخصية والإجتماعية بدلاً من الترتيبات التعاقدية لاغية بذلك كل الضمانات الرسمية.

كل هذه الخاصيات تقودنا إلى استنتاج أن قياس الإقتصاد الخفي، رغم صعوبته، يمكن أن يعتمد على مقاربتين : مقاربة إحصائية بحتة تتطلب درجة عالية من الدقة، وهو الحال باستخدام المسوحات الإحصائية. في هذا المستوى، ينبغي أن نشير إلى أن المعايير المختارة لتحديد الأنشطة لا تعتمد فقط على الفاعلية والتأثير للوحدات الناشطة بصفة معزولة، بل يجب أن تتسق أيضًا مع الخصائص الهيكلية والوظيفية لهذا القطاع ككلّ، وتتطلب تحديد تصنيفه في قطاع معين من النظام الإنتاجي. كما ترتبط هذه العملية أيضًا بالمكونات المختلفة للقطاع الخفي والتي تتميز بسلوكيات متباينة. وبالتالي وجب التمييز بين العمل الحرّ (الذي يتألف من أشخاص يعملون لحسابهم الخاص دون استخدام أجراء دائمين، وربما يستغلون الإعانات

الإجتماعية العائلية والأجراء العرضيين)، والعمل الذاتي (الذي يتكون من الفئة السابقة ولكن بما في ذلك المنتفعون من الرعاية أو الإعانات الإجتماعية) ، والمؤسسات الصغرى (الشركات غير الرسمية التي توظف عمال دائمين أقل من العتبة التي حددتها مجموعة دلهي التابعة للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة مؤخراً بـ 5 عمال). أما المقاربة الثانية والتي تعتمد على تقنيات الإقتصاد القياسي الذي يسعى إلى تقدير المساهمة الكلية للإقتصاد الخفي في تكوين الثروة الوطنية. وفي هذا السياق وجب استخدام تقنية لا تطرح مشكلة توفر البيانات مع تقديم نموذج مفاهيمي يمكّن من إنشاء روابط بين متغيرات كفيلة بتقديم صورة قريبة من واقع المعاملات تمكّن من تقدير حجم ومساهمة هذه الأنشطة في الإقتصاد .

في هذا الإطار، حدد دليل منظمة التعاون والتنمية لقياس الإقتصاد الخفي[1] "Manuel de l'OECD (2002)" أربعة مكونات :

- إنتاج الإقتصاد السري الذي يشير إلى الأنشطة المخفية للهروب من دفع الضرائب والرّسوم (ضريبة على القيمة المضافة ، على الدخل ، الضمان الإجتماعي....)
- إنتاج الإقتصاد غير المشروع الذي يجمع الأنشطة الإنتاجية المحظورة بموجب القانون (المخدرات، الدعارة...)
- إنتاج القطاع غير الرسمي الذي يتألف من أنشطة غير مسجلة لأسباب اجتماعية...
- الإنتاج المنزلي للإستخدام النهائي الخاص ....

[1] Le manuel pour la mesure de l'économie non observée, qui a été publié en 2002 par l'OCDE, le FMI, l'OIT et la CEI STAT (Comité de statistique de la Communauté d'États indépendants) comme un complément à la SNA 1993 (OCDE et. al., 2002), met le secteur informel dans un contexte plus large de l'économie non observée et se rapporte à trois autres concepts, avec lequel il est souvent confondu: production souterraine; production illégale; et la production des ménages pour leur propre usage final.

Le SCN 1993 définit la production illégale des activités de production qui sont interdites par la loi, ou qui deviennent illégaux lorsqu'ils sont effectués par des producteurs non autorisés. Exemples le trafic de drogue ... Ainsi, la production illégale peut être considérée comme représentant une infraction au Code criminel.

La production souterraine est définie dans le SCN 1993 comme les activités de production, qui sont légales effectuées conformément à la réglementation, mais qui sont délibérément cachées des pouvoirs publics. Un exemple est la vente de biens ou de services sans déclaration d'impôt.

Le SCN de 1993 reconnaît que, dans la pratique, il est difficile de distinguer entre la production souterraine et la production illégale. Et ce, pour des raisons conceptuelles, on peut toutefois mentionner trois types d'activités de production: (i) des activités, qui sont légales et non souterraine; (ii) les activités légales, mais souterraines; et (iii) les activités illégales.

مكونات الإقتصاد الخفي				
		التصنيف القانوني		
		قانوني		غير قانوني
		مصرح به	خفي	
وحدات الإنتاج	المؤسسات المهيكلة	مصرح به	خفي	خفي
	المؤسسات غير المهيكلة	مصرح به	خفي	خفي
	الأسر	مصرح به	خفي	خفي

مكونات مبسطة للعمل المهيكل - غير المهيكل			
		العمل	
		المهيكل	الغير مهيكل
وحدات الانتاج	المؤسسات المهيكلة	القطاع المهيكل	فئة العمل غير المهيكل في القطاع المهيكل ويتكون من حالات الاستعانة بمصادر من خارج القطاع المهيكل للعمل فيه.
	المؤسسات غير المهيكلة	فئة من عمال القطاع المهيكل في مؤسسات القطاع غير المهيكل (تمكين بعض العمال في القطاع غير المهيكل وكذلك بعض العاملين لحسابهم الخاص من الحماية الاجتماعية عندما يتم توسيع نطاقها لتشملهم)	القطاع غير المهيكل

إجمالا، تظل المعلومات الإحصائية مجزأة وتعاني من نقص الدقة ورغم ذلك فقد تضافرت العديد من الجهود في السنوات الأخيرة من قبل مجتمع الإحصاء الدولي جعلت من الممكن التمييز بين المفاهيم والتعاريف التشغيلية في الإقتصاد الخفي مكنت من استنباط عديد مناهج لتقدير حجمه، يمكن إدراجها تحت مقاربتين رئيسيتين (المقاربة المباشرة والمقاربة غير المباشرة). وتجدر الإشارة إلى أن هذه المناهج ليست حصرية ولا تتعارض مع بعضها كما أنها تتناغم مع أساليب المحاسبة الوطنية وتشملها ولو جزئياً.

1. المقاربة المباشرة

تعتمد هذه المقاربة على العديد من أساليب التقدير المباشر القائمة على عمليات الإستقراء من المسوحات الأسرية لقياس التهرب الضريبي أو الأعمال المنزلية غير المعلنة، أو شراء السلع والخدمات من المسالك غير الرسمية. وتتعرض هذه المنهجية إلى عدة إشكالات تتعلق بدرجة الدقة وتمثيلة العينات المعتمدة. حيث أن الواقع الميداني يفرض على هذه المسوحات أن تغطي الأسر كمنتج أو مستهلك في حين يمكن أن تلعب الأسرة دورا مزدوجا. منذ الثمانينات، تحاول الدراسات الإستقصائية للأسر في عدة بلدان أن تغطي المشتريات المنزلية من السلع والخدمات غير الرسمية إلا أن هذه الدراسات الاستقصائية تصطدم بواقع مفاده أن عملية جمع البيانات من جانب الطلب تبقى ممكنة (أي من المستهلكين للسلع)، ولكن يصعب تقدير دخل المزودين لأن المستهلك لا يدرك بالضرورة طبيعة السلع والخدمات التي يستهلكونها ما إن كانت صنعت أو تم توريدها عن طريق مسالك رسمية أو غير رسمية. إذا، فالعملية تبدو جدّ معقدة ما لم تمسح العينة المستهلكين والمزودين في وقت واحد (Fortin et al.، 2000).

وبالإشارة إلى دليل قياس الإقتصاد الخفي في منظمة التعاون والتنمية فقد تعددت المقاربات أو التقنيات لتقدير حجم الإقتصاد الخفي تعتمد كلها على شبكة التحليل التي تستمد نفسها من طرق الإنتاج والإنفاق. وعموما يجب على كل وكالة إحصائية وطنية تطوير شبكة التحليل التي تناسب وضعها الخاص، وفقًا لطبيعة ومدى انتشار الإنتاج الخفي والإنتاج غير القانوني وإنتاج الأسر لاستخدامها الخاص، أي حسب المعايير التي تعتمدها المنظمة في تعريف هذه الأنشطة وكذلك قدرة التغطية وإمكانيات الهياكل المشرفة على جمع البيانات.

وفي نفس المقاربة يمكن استخدام بيانات الحسابات القومية لتقدير حجم الإقتصاد الخفي من خلال المقارنة بين نتائج المستويات الحقيقية والمستوى النظري لبعض المؤشرات (الضرائب الكامنة والضرائب المحصلة، الدخل المحسوب على أساس االتصاريح الضريبية مقارنة بالعائد في الحسابات القومية ...) حيث يمكّن الفارق من إعطاء مؤشر تقريبي لحجم هذا النشاط.

وفي هذا السياق، إستخدمت العديد من الدراسات هذه المقارنة بين نتائج بيانات المسح والبيانات الإدارية التي تمكن من تحليل الإختلافات على المستوى الجزئي أو الكلي، على غرار ما قامت به دائرة الإيرادات الداخلية للولايات المتحدة (1979) و Parker (1984) التي ركزت على التحليل الإقتصاد ي الجزئي للفوارق.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الأساليب ترتهن إلى توفر المعلومات الإدارية وجودة المسوحات التي أجريت. حيث تعتمد المسوحات بشكل عام على الأهداف والعينة ونوعية الإستبيان. بالاضافة إلى هذه الأسباب، فإن ثقل التكلفة، يزيد من صعوبة تصميم هذه المسوحات لاستهداف ولو جزء من الإقتصاد الخفي (القطاع غير القانوني، الإنتاج غير الرسمي أو الإنتاج المنزلي للإستهلاك النهائي الخاص).

وبالتالي، فإن قياس حجم الإقتصاد الخفي على أساس النهج المباشر هو مهمة دقيقة وتتطلب عملاً ميدانيًا معقدا للغاية يتجاوز المسوحات الإستقصائية المتاحة اليوم. ولكن رغم ذلك، يمكن استغلال بعض الإستبيانات الموجهة للمحاسبة العامة في تكوين فكرة توضيحية حول العمال وعدد المؤسسات الصغرى (أقل من 5 عمال) التي يمكن تصنيفها ضمن الأنشطة غير المهيكلة.

هيكلة المؤسسات حسب عدد الأجراء

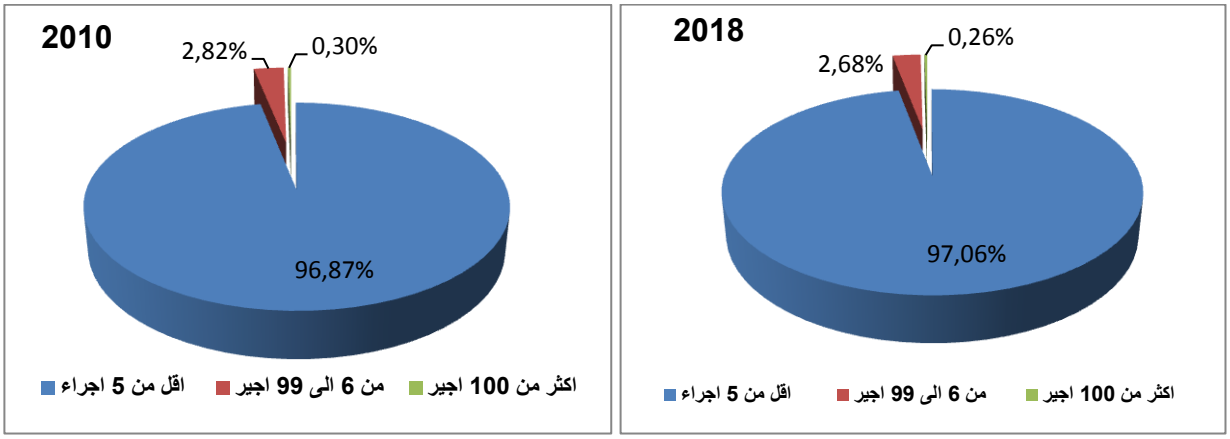

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

2. المقاربة غير المباشرة

تعتمد هذه المقاربة بشكل أساسي على الجمع بين المكونات الأربعة للحصول على الحجم التقريبي للإقتصاد الخفي. وفي هذا الإطار، ستهتم هذه الورقة على طريقة النمذجة الكلية (وهو المصطلح المستخدم في دليل منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD) والتي تعتبر الأكثر استخدامًا من بين التقنيات التي تندرج ضمن هذه المقاربة.

وتجدر الإشارة إلى أن مقاييس الإقتصاد الكلي لحجم الإقتصاد الخفي تصنف إلى عائلتين، تلك القائمة على مقاييس الدخل والإنفاق، وتلك القائمة على المقاييس النقدية. حيث تفحص الأولى التوازن بين الدخل والنفقات الكلية، على افتراض أنه إذا

كانت النفقات أعلى من الدخل، يمكن أن يعزى الفرق، على افتراض أنه لا يوجد تفسير معقول آخر، إلى النشاط الخفي. أما الطريقة الثانية وهي الأكثر استخدامًا فترتكز على الأصول السائلة والمعاملات النقدية.

وفي هذا السياق، فإن الطريقة الثانية التي ستكون محل متابعة هذه الورقة تتمحور حول عامل أساسي وهو تقدير الطلب على النقد باستخدام تقنيات الإنحدار، مع بعض الإفتراضات التقييدية التي تنص على أن كل معاملات الإقتصاد الخفي تكون نقدًا ؛ وعلى تطابق نسق تداول النقد في الإقتصاد الرسمي والإقتصاد الخفي.

ومن أهم المراجع التي تستند إليها هذه المقاربة، نجد أعمال (Guttman 1977) في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ساهمت في إثراء أدبيات دارسة الإقتصاد الخفي. حيث وفقا لهذا الأخير، يلجأ الناس إلى عدم التصريح ببعض الأنشطة تهربا من الضرائب والمساهمة الإجتماعية. وبما أن الأصول السائلة في علاقة مباشرة بالتغيرات في الضرائب وغيرها من اللوائح الحكومية فإن هذه العلاقة ستمكن من تقدير حجم تأثيرات التهرب الذي يرتبط بالإقتصاد الخفي.

وفي ذات السياق، يُستشف من أعمال (Tanzi 1980, 1983)، أن النقاط المحورية في هذه المقاربة تتمثل في التسليم بأن الطلب على النقد هو في علاقة بتحصيل الضرائب وافتراض أن المتعاملين الإقتصاد يين يمارسون نشاطًا اقتصاديًا خفيا من أجل التهرب من التزاماتهم الضريبية والإجتماعية وأن المعاملات النقدية في الإقتصاد الخفي تتم بنفس نسق مثيلاتها في الإقتصاد الرسمي. عندئذٍ، يمكن استخدام تقدير المرونة بين الضرائب والطلب على النقد لاحتساب حجم الأموال المحتجزة في القطاع الخفي ومن ثمة، تقدير حجم الإقتصاد الخفي.

وفي هذا السياق، فقد طور (Tanzi 1980 ،1982 ،1983) نموذج الطلب على النقد الذي اعتمده استنادا إلى نتائج (Cagan 1958) الذي يرى بدوره أن التهرب الضريبي هو القوة الدافعة للنشاط الإقتصادي الخفي، وذلك بإضافة متغيرات تفسيرية أخرى في المعادلة المقدرة للطلب على النقد.

وتقوم هذه المقاربة على تقدير معادلة الطلب على النقد والمتمثلة في المتغير (C / M2)، الطلب على النقد المباشر من إجمالي عرض النقود M2. أما المتغيرات المستقلة أو المفسرة هي :

1) الدخل الفردي الذي يعكس مستوى النمو للبلدان وكذلك قدرة الإنفاق أو الطلب.

2) حصة الأجور في الدخل القومي وهي متغير لسعر العمل ومحدد للحاجة إلى النقد باعتبار أن الأجور هي الدخل المباشر والذي يرتبط بمستوى توفر السيولة.

3) سعر الفائدة على الودائع وهو بمثابة تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالنقد.

وفي هذا الإطار، يمكن الإستئناس بأعمال (Bhattarachyya et al. 1986) الذين قاموا بتطوير نموذج تفصلي للطلب على النقد في المملكة المتحدة خلال الفترة 1960-1984 والذي ميز بين الطلب على النقد بالنسبة للدخل المصرح به والطلب على النقد .

- بالنسبة للدخل غير المصرح به. ويستند هذا النموذج إلى نفس افتراضات Tanzi ولكنه يستبعد العبء الضريبي من المتغيرات التوضيحية.

II. تقدير حجم الإقتصاد الخفي في تونس

التعريف الذي سنعتمده في هذه الورقة واسع ويشبه ذاك الذي استخدمه (Tanzi 1980)، والذي مفاده أن الإقتصاد الخفي هو النشاط الذي لم يتم تسجيله والتصريح به في الحسابات القومية بوازع التهرب الضريبي.

إعتمادا على المقاربة النقدية التي اعتمدها (Tanzi 1980)، سنقوم بتقدير الإنحدار الذاتي خلال الفترة 1989-2018 والذي يعتمد نسبة الأصول السائلة من كتلة النقد أو عرض النقد M2 كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات المستمرة المتعلقة منها، نسبة الضرائب من الدخل القومي ، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، نسبة إجمالي الأجور من الدخل القومي وسعر الفائدة على الودائع.

من المفترض أن تكون العلاقة بين الطلب على الأصول السائلة والضرائب إيجابية لأنه في حالة عدم دفع الضرائب سيرتفع الطلب على النقد. كما يفترض أن العلاقة بين دخل الفرد ونسبة الأصول السائلة سلبية. على الرغم من أن هذه العلاقة ضعيفة الحجة، يمكننا افتراض أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة في الكتلة M2. وفي ذات السياق يمكن افتراض أن نسبة إجمالي الأجور من الدخل مرتبطة بشكل إيجابي بنسبة الأصول السائلة حيث يتم دفع الأجور نقدًا بشكل أساسي. أما سعر الفائدة فيمثل تكلفة الإحتفاظ بالعملة النقدية.

وبناء على ما تقدم، فإن المنحنى التقديري يمكن أن يكون على الشاكلة التالية :

$$CM_M2 = C + a_1 (RF) + a_2 (W) + a_3 (Yh) + a_4 (R)$$

- CM_M2 نسبة الأصول السائلة من عرض النقد M2
- الإيرادات الضريبية RF، وسيتم استخدام هذا المتغير كالنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- كتلة الأجور بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي W_PIB
- الدخل Yh
- نسبة الفائدة في السوق المالية R

- C : ثابت

لتقريب مستوى المؤشرات من حيث الوحدة، تم استخدام صيغة التحول Log.

وسيتم تقدير علاقة الإنحدار باستخدام معطيات سنوية للفترة 1987-2018 تم استقاؤها من مصادر مختلفة (البنك المركزي التونسي ووزارة المالية والمعهد الوطني للإحصاء) حسب المراحل التالية :

في مرحلة أولى تم إنجاز اختبارات السكون على كل المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة (ADF) وذلك لاختيار الطريقة الانسب لتقدير النموذج وقد أفضت الى النتائج التالية:

نتيجة اختبارات السكون باستعمال اختبار جذر الوحدة ADF

المتغير	درجة الإبطاء	ADF	المعيار		النتيجة
R	1	-1.37	-3.67; -2.62	I(1)	ساكن عند الفرق الأول
RF	1	-2.09	-3.67; -2.62	I(1)	ساكن عند الفرق الأول
yh	1	-2.74	-3.67; -2.62	I(0)	ساكن في المستوى
Cm_m2	1	-2.14	-3.67; -2.62	I(1)	ساكن عند الفرق الأول
w_pib	2	-2.68	-3.67; -2.62	I(0)	ساكن في المستوى
RF	3	-4.79	-3.67; -2.62	I(0)	ساكن في المستوى

كما هو مبين في الجدول أعلاه، تشير النتائج إلى أن المتغيرات مختلفة من حيث درجة السكون وبالتالي، يمكن استنتاج أن :

- الخصائص الإحصائية للمتغيرات تدل على وجود علاقة تكامل مشترك
- الطريقة المثلى لتقدير هذا النموذج القياسي هي الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL : Auto Regressive Distributed Lag Modeles)

إن هذا النموذج ARDL الذي اقترحه كل من Pesaran and Shin (1998) و Pesaran et al (2001) يمكّن من إختبار العلاقات طويلة الأجل باستخدام اختبار الحدود على سلسلة غير متكاملة بنفس الطريقة، وذلك قصد الحصول على تقديرات أفضل للعينات الصغيرة (Narayan 2005).

بالإضافة إلى أن ARDL يوفر إمكانية التعامل في وقت واحد مع الديناميكية طويلة الأجل مع معامل التسويات قصيرة الأجل.

$$d(Y_t) = c + \sum_{i}^{p} \boldsymbol{\lambda_i Y_{t-i}} + \sum_{i}^{k} \boldsymbol{\beta_i X_{t-i}} + \sum_{i=1}^{p} a_i\, D(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} b_i\, D(X_{t-i}) + \varepsilon_t$$

يمكن تقسيم هذه المعادلة إلى ثلاث كتل :

- الأولى تمثل العلاقة طويلة الأجل
- الثانية تمثل التعديل قصير الأجل عن طريق التأخير "p" للمتغير التابع Y
- الثالثة تمثل التعديل قصير الأجل من خلال التأخير "k" للمتغيرات المستمرة X

في مرحلة ثانية، تم إجراء تقدير الإنحدار حسب نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة وقد أفضت نتائج اختبار الحدود (Bounds test) بالنسبة للمتغير التابع Cm_M2 إلى وجود علاقة طويلة الأمد بينه وبين المتغيرات المستمرة المعتمدة في المنوال.

جدول اختبار الحدود (ARDL Bounds Test)

Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	7,24	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2,2	3,09
5%	2,56	3,49
2,50%	2,88	3,87
1%	3,29	4,37

النتيجة : الإستغناء على الفرضية العدم بنسبة معنوية 1%، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين نسبة الأصول السائلة من عرض النقد وباقي المتغيرات المستمرة وأنها كما هو مبين في الجدول :

جدول ARDL Cointegrating And Long Run Form

Original dep, variable: CM_M2			
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 2, 2)			
Sample: 1987 2018			
Included observations: 30			
Cointegrating Form			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob,
D(R)	-0,077	-1,473	0,158
D(RF)	0,025	0,141	0,890
D(YH)	-1,103	-4,913	0,000
D(YH(-1))	-0,717	-3,226	0,005
D(W_PIB)	-0,357	-1,468	0,160
D(W_PIB(-1))	-0,641	-2,197	0,041
CointEq(-1)	-0,485	-8,126	0,000

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob
R	0,69	3,59	0,00
RF	-1,80	-3,37	0,00
YH	2,05	3,40	0,00
W_PIB	2,17	3,45	0,00
C	-5,02	-3,06	0,01

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test : إختبار الإرتباط الذاتي

F-statistic	0,87	Prob F(2,19)	0,43
Obs*R-squared	2,61	Prob Chi-Square(2)	0,27

إختبار استقرار العوامل

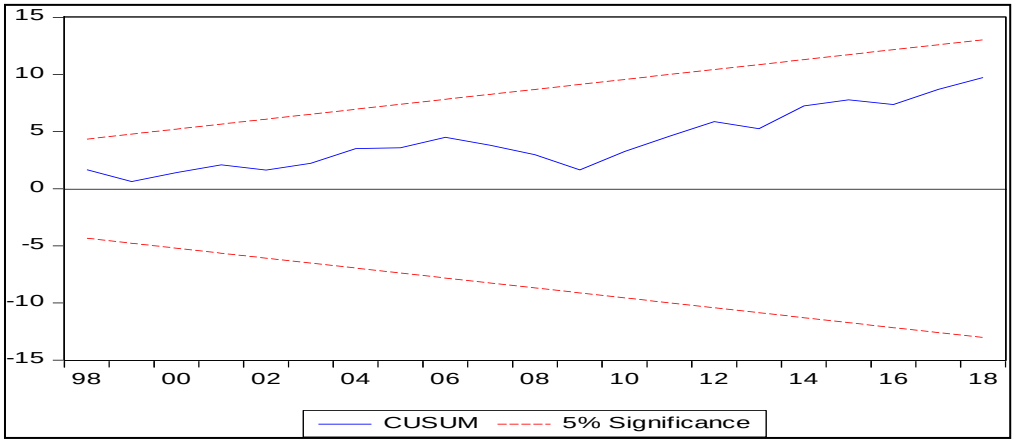

وبعد إجراء الإختبارات اللازمة، فإن هذه العلاقة لا تعاني من مشكلات الإرتباط الذاتي وأنها مستقرة.

كما أظهرت النتائج أن النموذج يوضح نسبة الأصول السائلة بنسبة 88%، وأن علاقة نسبة الأصول السائلة معنوية وسالبة مع نسبة الضرائب أو الضغط الجبائي، وأنها معنوية وموجبة مع الدخل وكذلك الشأن مع الأجور وسعر الفائدة. كما أن العامل الخاص بإصلاح الخطأ CointEq(-1) الحاصل في المدى القصير سالب ومعنوي.

وبالتالي يمكن الإعتماد على نتائج هذه العلاقة في تقدير الأصول السائلة النظرية ومن ثمة مقارنتها بالأصول السائلة الموجودة فعليا والحصول على درجة النقد المستعمل أو الذي يؤمّن المعاملات في الإقتصاد الخفي.

ثم بالإستناد إلى الفرضية الثانية والتي مفادها أن النقد يتنقل بنفس السرعة في الإقتصاد الرسمي مثلما هو الشأن في الإقتصاد الخفي، يمكن تقدير حجم هذا الأخير بالإعتماد على العلاقة (Fisher) التي تفيد أن قيمة الناتج تساوي النقد ضارب سرعته :

$$Y . P = M . V$$

مساهمة الإقتصاد الخفي و النقص الجبائي

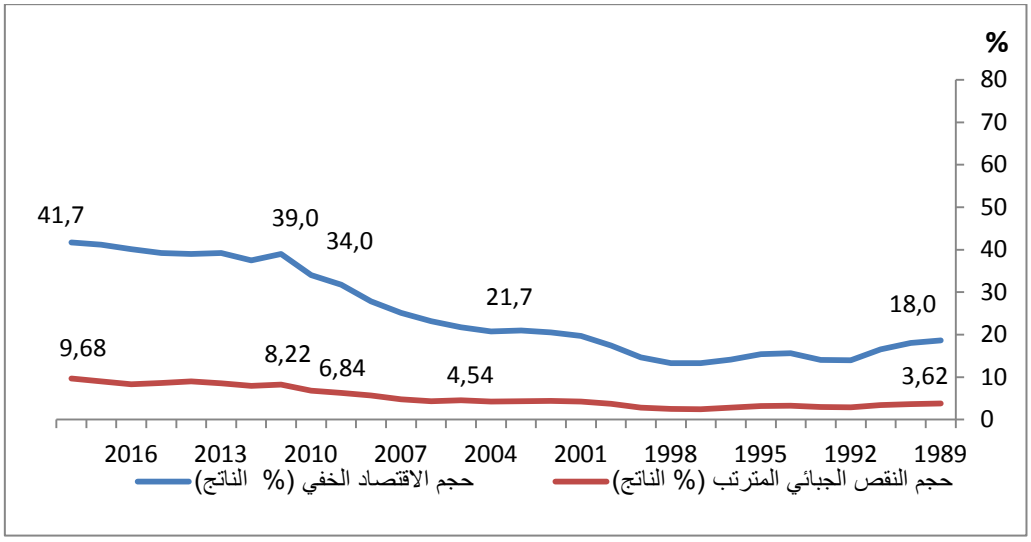

أظهرت النتائج أن نسبة مساهمة الإقتصاد الخفي حصة النشاط الخفي في الإقتصاد التونسي في تزايد مستمر طوال الفترة 1989-2018. وبالنظر إلى التطور الذي شهده حجم الإقتصاد الخفي، يمكن ملاحظة فترتين تمتد الأولى خلال سنوات ما قبل 2005، حيث لم يتجاوز حجم هذا النشاط 21 % من الناتج المحلي الإجمالي. أما الفترة الثانية، فهي ما بعد 2005 حيث شهد النشاط الخفي نسقا تصاعديا وقفز من 21.7 إلى 34 % سنة 2010 ثم إلى 39% سنة 2011 وذلك لما شهدته البلاد من انفلات أمني والضبابية التي أثرت بشدة على الإستثمار وفتحت المجال للتهريب والتهرب الجبائي. (ومنذ 2013 فقد شهد شبه تراجع في نسق تطوره حيث لم يتجاوز 42 % خلال الخمس سنوات الأخيرة.)

أما عن التبعات، يمكن احتساب النقص الجبائي المترتب عن هذا النشاط وذلك إذا افترضنا المحافظة على نفس الضغط الجبائي فإن هذا النقص يقدر بـ 8.4% كمعدّل خلال الفترة 2010-2018.

الخلاصة

إن الخوض في غمار هذه المسألة معقد ويطرح العديد من الإشكالات وذلك بسبب عدم توفر منهجية واضحة لتعريفه وشح المعلومات وصعوبة تحصيلها لقياسه. إضافة إلى صعوبة المقاربة بين بعض مزاياه خاصة في الجانب الإجتماعي حيث أنه يساعد على إيجاد حلول وقتية للتخفيف من وطأة أزمة البطالة ويساهم في تأمين بعض المواد والإحتياجات بأسعار تفاضلية مقارنة بالقطاع الرسمي.

أما المساوئ التي ترافقه، ومنها التهرب الضريبي الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على الموارد الجبائية وعلى الإستثمار والنمو، بالاضافة إلى تفاقم ظاهرة الغبن الضريبي الذي سيزداد على العاملين في القطاع الرسمي. كما يوفر الإقتصاد السري الملجأ الأمثل للجرائم الإقتصاد ية وغسيل الأموال، مما سيزيد من اتساع الفجوة بين الطبقات الإجتماعية، بالإضافة إلى الأخطار المرتبطة بتدني جودة السلع التي يوفرها وعدم ملاءمتها لمعايير الصحة والسلامة.

إن الحجم المتزايد للإقتصاد الخفي يمثل مشكلة كبيرة للإقتصاد التونسي فعلى الرغم من أهميته الإجتماعية من حيث خلق مواطن شغل وقتية وديناميكية إقتصادية خاصة في سياق نمو منخفض وذي قدرة تشغيلية ضعيفة، فإنه يتسبب في نقص الموارد الجبائية التي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة ، وانتشار التشغيل الهش وغياب التغطية الإجتماعية.

ومع ذلك، فإن النشاط الخفي في تونس يتميز بتنويعه القطاعي مما يفتح هامشًا مهما لتنويع مصادر النمو إذا ما تم التوصل إلى مقاربة قانونية تمكن من استيعابه وضمه إلى القطاع الرسمي. وفي هذا السياق يمكن اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في استيعاب بعض الأنشطة التي تنتمي إلى الإقتصاد السري والتي يمكن تبويبها في مجالين، يتمثل الأول في تدعيم الدور الرقابي. أما الثاني، فيهتم بتوفير أسباب ومقومات استيعاب وجذب هذه الأنشطة نحو الإقتصاد الرسمي.

تدعيم الدور الرقابي

- التنسيق مع مؤسسات الإيجار المالي والتمويل الصغير في تمويل المشاريع الصغرى كفرض التصريح بالأنشطة.
- مزيد ترشيد نظام الحوافز الضريبية لتوسيع قاعدة المصرحين
- الحد من المعاملات نقدا وتوسيع استعمال الموزعات الآلية والإستخلاص الآلي في المعاملات التجارية
- إنشاء هيئة عليا لرقمنة الخدمات الإدارية تكون محورية تعنى بالتنسيق وتسهيل إتمام الإجراءات الإدارية
- التسريع في استكمال مشروع المعرف الوحيد وإنشاء الهوية الرقمية للمواطن بما يمكن من حصر المعاملات ويحط من جدوى التهرب الضريبي لدى الفاعلين في الأنشطة غير المصرح بها

- تطوير الإطار القانوني للمناولة في اتجاه حماية حقوق العمال خاصة في قطاعات ذات القدرة التشغيلية العالية مثل (البناء والمقاولات)

توفير أسباب ومقومات استيعاب وجذب هذه الأنشطة نحو الإقتصاد الرسمي

- تسهيل الحصول على التراخيص وبعث المشاريع خاصة بالنسبة للمهن الحرة والأنشطة الحرفية
- تسهيل الحصول على التمويل البنكي من خلال تشجيع البنوك على الدخول في التمويل الصغير
- مزيد الإهتمام بالبعد الجهوي والمحلي من خلال تقريب المصالح الإدارية وتدعيم مراكز القرار في الجهات
- تطوير البنى التحتية للأسواق الأسبوعية وتسهيل النفاذ وتطوير أنظمة أسواق الجملة (النقل، تخفيف الأداءات...) مما يمكن من تعزيز وسائل مراقبة قنوات التوزيع ويحد من انتشار التجارة الموازية.
- التوجه نحو القطاع الثالث من خلال تحضير الإطار القانوني للإقتصاد التشاركي والتضامني
- العمل على دعم منظومة القيم داخل المجتمع من خلال التوعية والترشيد للإحاطة بالطابع الأخلاقي والقيمي في الحياة العامة، وذلك من خلال المعالجة التربوية وإضفاء مزيد من الشفافية في التعاملات ومحاربة الفساد ودعم النسيج الجمعياتي الذي من شأنه أن يرفع من روح المسؤولية والإنتماء خاصة في الأوساط الشبابية.

المراجع

- Acharya, S. (1984) "The Underground Economy in the United States: Comment on Tanzi" *Staff Papers,* International Monetary Fund, No. 31, December, pp. 742-746.

- Beenstock, M. (1989) "The Determinants of the Money Multiplier in the United Kingdom", *Journal of Money, Credit and Banking,* Vol. 21, No. 4, pp. 465-480.

- CYPRUS G.M. Georgiou & G.L. Syrichas "THE UNDERGROUND ECONOMY: AN OVERVIEW AND ESTIMATES" Central Bank of Cyprus.

- Gregory N.Mankiw « Macroéconomie », traduction de la 5ème édition américaine par Jean Houard, Janvier 2003.

- FMI, MENAP Oil Importers: Meeting Social Needs, Restoring Economic Confidence, 2012

- V. TANZI (1983) "the underground economy in the united states : annual estimates (1930 – 1980)" I.M.F STAFF papers 33 283 – 305

- J. Cartier-Bresson, C. Josselin « DEFT ET GLOBALISATION : ANALYSES ET MESURES DU PHENOMENE », méthodes indirectes.

- O.C.D.E 2003 : Manuel sur la mesure de l'économie non observée

- Pierre Lemieux « L'économie souterraine, causes, importance, options », Les Cahiers de recherche de l'Institut économique de Montréal, Novembre 2007

- Robert PLASMAN « ESTIMATION DE LA FRAUDE FISCALE », Etude réalisée à la demande de la FGTB, Mai 2010

- Joras Ferwerda «Revaluating the Tanzi model- to estimate the underground Economy», Utrecht University School of Economics, February 2010

- Sghaïer ZAKRAOUI « DROIT Axe 4 : Droit fiscal », ENA, Septembre 2007

- F fortin Bernard « Les enjeux de l'économie souterraine à Montréal», CIRANO, Décembre 2002

- RESULTATS DE L'ENQUETE AUPRES DES MICRO ENTREPRISES EN 2007, Institut National de la Statistique, 2007

- ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ECONOMIQUES « Manuel sur la mesure de l'économie non observée » 2003